

الفصل الرابع

الثور الذى يؤذى بقرنه

لقد نص فى كتاب العهد ، وهو أقدم مجموعة من القوانين التى تحتوى عليها الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم ، على أنه « اذا نطح ثور رجلا أو امرأة فمات ، يرحم الثور ولا يؤكل لحمه • أما صاحب الثور فيكون بريئا • ولكن اذا كان ثورا نطاحا من قبل ، وقد ائسهد على صاحبه ولم يضبطه ، فقتل رجلا أو امرأة ، فالثور يرحم وصاحبه أيضا يقتل » (١) • أما فى مجموعة القوانين الكهنوتية التى تعد أقدم بكثير من مجموعة القوانين الأولى ، فان القانون الذى ينظم عقوبة الحيوانات التى تنزع الى القتل ، ينص عليه فى وضوح أكثر من ذلك بوصفه جزءا من القانون العام للأخذ بثأر الدم الذى أوحى به الرب الى نوح بعد الطوفان • وهذا القانون هو : « غير أن لحما بحياته دمه لا تأكلوه ، وأطلب أنا دمكم لأنفسكم فقط من يد كل حيوان أطلبه ومن يد الانسان أطلب نفس الانسان ومن يد كل حيوان أطلبه • سأسفك دم الانسان بالانسان يسفك دمه لأن الله على صورته عمل الانسان » (٢) •

وقد كانت القبائل الهمجية تنفذ قانون الأخذ بثأر الدم على هذا النحو من الصرامة • حقا ان بعض هذه القبائل كانت تتبالغ فى قانون

(١) سفر الخروج ٢١ : ٢٨ ، ٢٩ •
(٢) سفر التكوين ٩ : ٥ ، ٦ •

الأخذ بالثأر أكثر من هذا ، عندما كانت تطالب بتحطيم الأشياء المادية التي تسبب عرضا في قتل الكائنات الحية . ومثال هذا ، ان قبيلة « كوكى » التي كانت تستوطن « تشيتا جونج » في شمال شرق الهند ، كانت تميل الى الأخذ بالثأر من القاتل ، شأنهم شأن الشعوب الهمجية الأخرى . فجزاء القتل هو القتل . « فاذا قتل نمر أحد أفراد القبيلة بالقرب من قرية ، فان القبيلة بأسرها تهم وتقتفى أثر الحيوان . فاذا نجحوا في قتله فان أسرة المقتول تعد وليمة من لحم النمر المقتول انتقاما منه لقتله أحد أفرادها . فاذا فشلت القبيلة في قتل النمر في أثناء اقتفائها لآثره في المرة الأولى ، فانه يتحتم عليها أن تظل مقتفية أثره . وتظل أسرة القتل موضع احتقار القبيلة ، كما تظل بعيدة عن اجتماعاتها حتى تنجح في قتل النمر أو بديله ، واقامة وليمة على لحمه . ويحدث هذا قتل نمر أحد أفراد جماعة من الصيادين أو أحد أفراد جماعة من المحاربين الذين يقومون برحلة انتقامية من عدو لهم ، فانه لا يستطيع فرد من أفراد احدى هاتين الجماعتين العودة الى القرية قبل أن يقتل النمر ، والا لحق الخزي بهذه الجماعة . وهناك مثال آخر لهذه العادة يدعو الى مزيد من العجب هو : أنه اذا حدث أن هوت شجرة على رجل وقتلته عرضا ، فان أقرباءه جميعا يجتمعون ويعملون القطع فيها . ومهما يكن حجم الشجرة فانهم يواصلون قطعها حتى تصبح شظايا متناثرة يذرونها في الرياح ، لأنها كما يقولون كانت سببا في قتل اخيهم » .

وعلى هذا النحو ينتقم شعب « الأينو » ، وهو شعب بدائي يسكن في اليابان ، من أية شجرة سقطت على رجل فقتلته . فاذا حدث مثل هذا الحادث ، « فان الناس يستشيطنون غضبا ويتقدمون لاعلان الحرب على الشجرة ، فهم يجتمعون ويؤدون شعائر محدودة يطلقون عليها اسم « نيوكويش رو رومبي » . فاذا استفسرت عن هذا الاسم قيل لك : « تطلق رجل شجرة وسقط منها ومات : أو اذا كان رجل يقطع شجرة فسقطت عليه وقتلته ، فان هذا النوع

من الموت يسمى « نيوكويش » . والذي يتسبب في حدوث هذا الموت حشود من الشياطين التي تسكن أجزاء مختلفة من جذع الشجرة وفروعها وأوراقها . ومن ثم يتحتم على الناس ان يجتمعوا وأن يعملوا القطع في الشجرة ، حتى تصير شظايا صغيرة تدرى في الهواء .

وإذا لم تحطم الشجرة على هذا النحو فانها تظل خطيرة ، لأنها تظل مأوى للشياطين . فاذا كانت الشجرة ضخمة للغاية بحيث يصعب قطعها قطعاً صغيراً ، فانها تترك مكانها ويعلم حولها بحيث لا يقترب أحد منها » . ويحرق أقرباء القتيل عند السكان الأصليين الذي يسكنون فيكتوريا الجنوبية سلاح العدو الذي قتل به قريبيهم ، سواء كان رمحاً أم أى سلاح آخر . وبالمثل فقد تعود أهالي جنوب استراليا أن يحرقوا طرف الرمح الذي قتل رجلاً . وقد فسر الأهالي هذه العادة بقولهم ان روح القتيل تلتصق بطرف الرمح ، وهو لن يبرحه ليسكن المكان المناسب له ، الا اذا حرق طرف الرمح . واذا ارتكبت جريمة قتل بين قبيلة اكيكويو التي تسكن شرق افريقيا البريطانية ، فان كبار رجال القبيلة يمسون بالرمح او السيف الذي كان سبباً في القتل ويظلون يضربونه حتى يثلم ، ثم يرمونه في أقرب نهر عميق . وهم يقولون انهم اذا أهملوا مثل هذا ، فان هذا الرمح سيظل يقترب جرائم قتل أخرى . ويحدثنا كاتب عاشر بنفسه بعض القبائل التي تسكن شرق افريقيا البريطانية حول هذا الموضوع ، فيقول : « ان الأهالي ينظرون الى السلاح الذي قتل شخصاً نظرة خوف وفزع ، لأنه اذا كان قد تسبب في جريمة قتل مرة ، فانه يصبح بعد ذلك نزاعاً الى القتل على الدوام . ومن ثم فان قبيلتي « اكيكويو » و « أثراكا » : تأخذان في ضرب الرمح حتى يثلم ، وبعد ذلك يدفنه رجال القبيلة . وتتبع قبيلة « أكامبا » طريقة مختلفة في التعامل مع مثل هذا الرمح ، وهى طريقة تنم عن شخصيتهم الماهرة . فالاعتقاد السائد بينهم ، هو أن السهم الذي تسبب في قتل شخص لا يمكن أن يفقد روحه الميتة لأنها تسكن مع الشخص صاحب هذا السهم . وكذلك

يملك القوس لمثل هذه الخاصة • فبمجرد أن يقتل رجل ماكامباني(١) أى رجل آخر ، فإنه يحث شخصا آخر ان يحتال على سرقة هذا السهم منه • وهذا السهم يكون في بداية الأمر في حوزة أقارب المقتول. فهم ينتزعونه من الجرح ويخبئونه ليلا بالقرب من قرية المجرم • وعندئذ يهيم الناس بالبحث عنه • فاذا وجدوه • فاما أن يعودوا به الى القرية الأخرى أو يضعونه في الطريق في أى مكان ، على أمل أن يلتقطه أى شخص مار وبذلك تتحول اللعنة اليه • وحيث أن الناس يحذرون من العثور على مثل هذا الرمح ، فان السهم يظل في الغالب في حوزة القاتل •

وتوجد في قانون الملايو المطبق في مالاکا فقرة تنص على طريقة التعامل مع الجاموس والمائية الشرسة على النحو التالي : « اذا كان الحيوان يعيش داخل غابة في مكان غير مطروق • ثم حدث أنه قتل شخصا • فان هذا الحيوان يعاقب بالقتل • ويمتد الاخذ بالثأر عند قبيلة تواردجا التي تتحدث اللغة البارية وتسكن سيليبس الوسطى • الى الحيوانات • فالجاموسة التي تقتل رجلا • يحكم عليها بالاعدام • وهذا طبيعي تماما » • لأن التورادجا لا يرون الحيوان مختلفا عن الانسان الا في مظهره الخارجى • فاذا كان الحيوان لا يستطيع الكلام ، فلأن خرطومه أو حلقه يختلف عن فم الانسان • واذا كان الحيوان يجرى على اربع • فلأن يديه (أى كراعيه الأماميين) يختلفان عن يدي الانسان • واذا قتل التمساح شخصا • فان أسرة القاتل تقتل مقابل قتيلا تمساحا ، أى أنها أما أن تقتل التمساح القاتل ، أو أحد أفراد أسرته • فاذا كان عدد التماسيح القتلى أكبر من عدد الرجال • فان التماسيح يكون لهم عندئذ الحق في الانتقام ، والناس على يقين من أنهم سيفعلون ذلك ، فيأخذون بثأرهم من أى شخص ما • واذا لم يتسلم الكلب نصيبه من الغنيمة في الصيد

(١) ماكامباني مفرد أكامبا •

الذى يشترك فيه ، فانه يأبى أن يشترك فى الصيد من الغنيمة فى المرة التالية وذلك لشعوره بالظلم الذى وقع عليه . وينظر التورادجا الى حقوق الحيوان نظرة أكثر وعياً مما نفعل نحن الآن . وهو ينظر بصفة خاصة الى التندر به نظرة خطيرة ، فاذا رأى على سبيل المثال شخصاً يلبس قرداً لباس انسان ، فانه يحمل عليه حملة شعواء ويتنبأ إثر ذلك بهبوب عواصف عاتية ، وبحدوث فيضانات تترتب على سقوط الأمطار الغزيرة . ومن ثم فانه لا يستطيع أحد أن يسخر من قط أو كلب دون أن يفلت من العقاب . ويحكم « البوجويون » ، وهم قبيلة تسكن ضواحي شمال الحبشة ، على البقرة أو الثور أو أى رأس من قطعان ماشيتهم بالاعدام ، اذا ما قتل شخصاً .

وقد رأى مستر « تورداى » عند مدخل قرية « باياكا » التى تقع فى وادى الكنغو ، مشنقة نصبت بطريقة بسيطة ، وقد علق عليها كلب ميت . وقد علم من أهالى القرية أن هذا الكلب الذى كان قد اشتهر بوصفه لصاً ، اعتاد أن يقتنص الطيور . ومن ثم فقد علق جسده ليكون شاهداً للناس على خيانتته . واذا قتل حيوان شخصاً عند عرب البتراء (سلح) ، فانه يتحتم على صاحب الحيوان أن يطرده ، وهو يصرخ وراءه قائلاً : أيها الوغد ، أيها الوغد . وليس فى وسعه بعد ذلك أن يسترد ملكيته لهذا الحيوان ، الا اذا دفع دية الدم الذى تسبب الحيوان فى سفكه . واذا تسببت شاة أو نعجة من بين قطيع شخص ما فى اسقاط حجر كبير عند منحدر فى قتل شخص دون أن يعرف على وجه التحديد هذه الشاة أو تلك النعجة التى تسببت فى اسقاط الحجر . طارد صاحب القطيع القطيع بأسره ، فى الوقت الذى يصرخ به قائلاً : « اعرّبوا عنا أيها الأوغاد » .

وقد عرفت قانون الأخذ بالثأر أمم أخرى فى العصور القديمة . خلاف اليهود . فقد نص فى « الزند أفسنا » وهو الكتاب الذى يتضمن قانون الفرس القديم (المجوس) على ان الكلب المسعور أو ذلك الذى

يعض دون أن ينبح ، فيؤذى شاة أو يجرح رجلا ، هذا الكلب أو ذاك يحاسب على عمله هذا بوصفه عملا متعمدا . فاذا أذى الكلب شاة أو جرح رجلا ، بترت أذنه اليسرى . فاذا أذى شاة أخرى أو جرح رجلا آخر ، بترت أذنه اليمنى . فاذا أذى شاة ثلاثة أو جرح رجلا ثالثا ، قطعت قدمه اليمنى . فاذا أذى شاة رابعة أو جرح رجلا رابعا ، قطعت قدمه اليسرى . فاذا أذى للمرة الخامسة شاة أو جرح رجلا ، قطع ذيله ثم يربط في عامود من جانبي طوق يحيط برقبتة . فاذا لم يفعلوا هذا بالكلب ثم تسبب الكلب المسعور أو ذلك الذي يعض دون أن ينبح ، في إيذاء شاة أو جرح رجل ، حوسب حساب من يرتكب جريمة متعمدة . ويلاحظ على العموم أن مشرع القانون الفارسي القديم قد عامل الكلب المجرم بصبر بالغ ، فقد منحه خمس فرص للتخلص من طبعه قبل أن يعاقبه أقصى عقوبة سنهه القانون لمجرم يتعذر اصلاحه .

وقد كان في أثينا ، قلب الحضارة القديمة في أوج ازدهارها ، محكمة خاصة بمحاكمة الحيوانات والأشياء المادية التي تتسبب في قتل الكائن الحي . وقد كانت هذه المحكمة تقع في نادى المدينة (بريتانسيوم) ولم يكن مركز القضاة دون مركز ملك أتيكا المتوج . ومركز الملوك الأربعة المتوجين لقبائل أتيكا المنفصلة . ولما كان نادى المدينة فيما يبدو ، أقدم مكان سياسى بحق في أثينا ، اذا استثنينا قلعة الأكروبول التي كانت تشمخ بصخورها النائية وجدار سطحها العابس خلف المحكمة مباشرة ، وحيث أن ملوك القبائل المتوجين كانوا يمثلون ملوك القبائل القدامى الذين حكموا زمنا طويلا قبل أن يطوح سكان اتيكا بالحكم الملكى ، ويتبنوا الشكل الجمهورى للحكم ، فانه يحق لنا أن ندعى أن المحكمة التي كانت تعقد في هذا البناء الرهيب ويشرف عليها هؤلاء القضاة المهيبون كانت قديمة للغاية . ومما يؤكد هذا الرأى طبيعة الحالات التي كان يحكم فيها ، حيث أننا نجد ما يماثلها في نظام الحكم البدائى للقبائل الهمجية البدائية ، تلك القبائل

التي سكنت الهند وافريقيا وسيليبس • ولم يكن المتهمون الذين يقفون خلف الحواجز رجالا أو نساء ، بل كانوا حيوانات وآلات أو قطعاً من الأحجار والأخشاب والحديد التي سقطت على أم رأس شخص فقتلته دون أن تعرف اليد المباشرة التي قتلتها • على أننا لا نعرف شيئاً عما كان يفعل مع هذه الحيوانات المتهمة ، ولكننا قد أخبرنا أن ملوك القبائل كانوا يبعدون الشيء الذي سقط على رأس الانسان وقتله ، فيما وراء الحدود • وفي كل عام يحاكم الفأس أو السكين الذي استخدم في ذبح الثيران في أعياد زيوس التي كانت تقام في الأكروبول ، أمام هيئة القضاة المتربعين على كرسي القضاة ، كما كانت توجه تهمة القتل لهذه الآلة في كل عام حتى يثبت جرمها وتقدم وتطرح في البحر • وقد سخر الشاعر اليوناني الساخر اريستوفان من عقد الأثينيين لهذه المحاكم ، فوصف في إحدى مسرحياته محاماً عجوزاً مجنوناً يحاكم كلباً بكل ما للمحاكمة من تقاليد رسمية ، لأنه سرق قطعة من الجبن وأكلها • وربما كانت فكرة المنظر المشهور الذي اقتبسها « راسين » في مسرحيته الكوميديّة الوحيدة « المتقاضين » قد تمثلت للشاعر الأثيني وهو يقضى ساعة بليدة من الزمن بين المتفرجين في ساحة القضاء ، وهم يرقبون في متعة مكبوتة محاكمة الكلب والثور والحمار ، ويقفون سجناء وراء الحاجز ، بتهمة العض الاجرامى العنيف ، أو بتهمة اصابة الأشخاص بجروح بقرونها أو بتهمة الركل ، الى غير ذلك من التهم •

والأمر الذي يدعو حقا الى العجب ، هو أن أفلاطون ، فيلسوف المثالية الكبير ، قد خلع عباءة نفوذه على هذه الطقوس الغريبة للمحاكمات البربرية ، عندما اقترح تجسيد هذه الطقوس في قوانين مدينته المثالية التي رسمها قرب نهاية حياته • ومع ذلك فينبغى أن نقر أنه عندما كان بصدد صياغة « القوانين » فقدت يد الفنان المسن المرتعشة كثيراً من حنكتها ، بحيث بدت ألوان لوحته التي صور عليها صورته الأخيرة باهتة للغاية بقدر كبر تلك اللوحة ، وذلك اذا قيست

بألوان « الجمهورية » الزاهية • ولقد رأت فيها بعض الكتب تدريجيا آثار ذبول روفق الخيال ، وأقول العبقرية في غضون السنين • ومن ثم فقد بدت شمس أفلاطون في هذا العمل الأخير من خلال الضباب الذى تجمع من حولها في وقت الغروب • أما الفقرة التى اقترح فيها الفيلسوف النظام القانونى الذى يتلاءم مع مدينته المثالية • فتجرى على النحو التالى : « اذا قتل حيوان يحمل الأثقال أو أى حيوان آخر رجلا . باستثناء ما يحدث في الالعب الشعبية حيث تمارس رياضة المنافسة بين الحيوان والانسان ، فان أقرباء الشخص المقتول يعدمون الحيوان بسبب جريمته • وفي هذه الحالة يشرف القضاء على الممتلكات الشعبية وفقا لما يحدده أقرباء الميت • فاذا تثبتت التهمة على الحيوان ، فانه يعدم وتطرح جثته خارج حدود المدينة • فاذا تسبب شئ مادي باستثناء الصواعق وغير ذلك من الكوارث التى يبتلى بها الآله البشر ، في قتل انسان نتيجة سقوطه عليه أو لأن الشخص سقط عليها ومات أثر ذلك ، فان أقرب قريب للشخص المتوفى يقتص لنفسه ولأهله من هذا الشئ • وينصب أقرب جيرانه قاضيا ليحكم في هذا الموضوع • فاذا ثبتت التهمة على هذا الشئ ، فانه يطرح وراء الحدود كما يفعل مع الحيوان القاتل » •

ولم يكن الحكم على الشئ المادي باعدامه لتسببه في قتل الانسان غريبا في بلاد الاغريق • فقد كان قانون جزيرة « ناسوس » يقضى بأن يحاكم الشئ المادي الذى هوى على شخص ما وتسبب في قتله • فاذا ثبتت التهمة ضد هذا الشئ طرح في البحر • وقد كان يقف وسط مدينة « ناسوس » تمثال برونزى للملكم شهير كان يدعى « ثياجينيس » ، وكان قد حصل في أثناء حياته على جوائز عديدة في حلبة الملاكمة ومن ثم فقد تعلق به الناس بوصفه ألمع معالم بلدهم • ثم حدث أن كان يجيء الى هذا التمثال كل ليلة شخص حقيير يكن الحقد لهذا الملكم ، ويضربه ضربا يسمع له دوى • وظل التمثال يتحمل هذه المعاملة في سكون وقور ، ولكنه في النهاية لم يعد يتحمل تلك الاهانة

فهوى على المسىء الجبان وقتله • وعند ذاك رفع أقرباء القتييل
دعواهم أمام القضاء • واتهموا التمثال بارتكاب جريمة القتل • وبالفعل
أدين التمثال وحوكم ، وطرح في البحر • وقد نفذ مثل هذا الحكم
ضد بعض تماثيل الأولب ؛ أو أن الناس على الأهل ارتابوا في أمرها
بسبب ارتكابها جرائم قتل على هذا النحو • فذات يوم كان ولد
صغير يلعب تحت تمثال لثور من البرونز كان يقف في المنطقة المقدسة •
وبينما كان الطفل يرفع رأسه فجأة ارتطمت رأسه ببطن الحيوان
المعدنى فسجت وتوفى اثر ذلك • فقرر عراف الأولب أن يبعد الثور عن
المكان المقدس بعد أن اتهم بارتكاب جريمة القتل المتعمد • على أن
نبوءة دلف ترفقت بالتمثال ، وعدت هذا الفعل عملا غير متعمد ، ومن
ثم نفذت ضده حكم القتل غير المتعمد • وأقر عراف الأولب هذا
الحكم وأدى للتمثال البرونزى طقوس التطهير المقدسة التي كانت
تقام عادة في حالات القتل غير المتعمد ، وذلك وفقا لما أشارت به
نبوءة دلف • وقد قيل أنه عندما توفى « سكيون الاثريقى » تأثر
تمثال لأبولو في روما لموته ، الى درجة أنه أخذ يبكي مدة ثلاثة أيام •
ولما رأى الرومانيون أن التمثال قد بالغ في حزنه على المتوفى ، حطموا
التمثال المرهف الحس الى قطع صغيرة وطرحوها في البحر •
بل إن الحيوانات لم تكن تفلت من عقوبة القانون الصارمة ؛ فهناك
تشريع قديم أو عادة قديمة تنسبها الرواية الشعبية الى المشرع الملكى
والمصلح « نوما » ، تنص على أنه اذا اقتلع رجل حجرا عند حدود
بلده لا يقدم وحده ضحية لآله الحدود، بل يقدم معه ثوره الذى اعانه
على تدنيس المقدسات • أى أن كلا من الرجل وحيواناته يصبحان
خارج حماية القانون ، ومن ثم يحق لأى شخص أن يقتلها دون أن
يعاقب على ذلك •

ولم تكن هذه التصورات والطقوس التي تركز عليها ، تقتصر على
التبائل الهمجية والشعوب التي كانت تعيش في عصور الوثنية
القديمة ؛ فقد كانت الحيوانات الدنيا ، حتى زمن قريب نسبيا ، تعد

بدون استثناء في أوروبا مسئولة أمام القانون . ومن ثم كانت الحيوانات المنزلية تحاكم في المحاكم الجنائية العادية ، وكان يحكم عليها بالاعدام عقابا لها على ارتكابها جرائم القتل . أما الحيوانات المتوحشة فكانت تخضع لسطان الكنيسة القضائي . وكان يحكم عليها بالنفى أو الموت عن طريق التعزيم عليها أو اعلان حرمانها . ولم يكن هذا العقاب يحدث مصادفة بحال من الأحوال ، اذا صدق ان القديس باتريك كان يعزم على الزواحف في أيرلندا حتى تلقى بنفسها في البحر ، أو أنه كان يحولها الى أحجار ، وأن القديس « برنارد » أعلن الحرمان على الذباب الذي كان يطير حوله ويزعجه بطينه وأرداه قتيلا على أرض الكنيسة . وقد اعتمد حق الامتياز الذي منحه القانون اليهودي في كتاب العهد للحيوانات لمثولها أمام المحكمة على أساس ثابت كالصخر . وقد كان يعين لهم في كل حالة محامون للدفاع عنهم ، كما كانت تسير الاجراءات المختلفة للحكم وهي المحاكمة والنطق بالحكم ثم التنفيذ بمراعاة تامة لأشكال العدالة وجمالة القانون . وقد كشف الباحثون في الآثار الفرنسية القديمة عن سجل يحتوى على اثنتى عشرة محاكمة قدمت للمحاكم الفرنسية فيما بين القرن الثانى عشر والثامن عشر . وقد كان آخر ضحية هذه المحاكمات التى خضعت لما يمكن أن نسميه الشريعة اليهودية ، بقرة طبق عليها أقسى بند فى هذا القانون عام ١٧٤٠ م . ومن ناحية أخرى ، فان الحق الشرعى لأصحاب النفوذ الكنسى فى ممارسة السلطان القضائى على الحيوانات المتوحشة والحشرات الدنيا مثل الفئران والجراد واليسروع ، وما أشبه ذلك ، لم يكن يتركز بوجه عام ، أو هو يبدو هكذا لأول وهلة . على نصوص مدونة واضحة وخالية من اللبس . ومن ثم كان ينبغى أن يستخلص هذا الحق من الكتب المقدسة عن طريق سلسلة من القياسات التى كانت تكون الحوادث التالية حلقاتها الصلبة . فحيث أن الرب قد لعن الحية التى خدعت حواء وحيث أن داود قد لعن جيل جلبوع بسبب موت « شاءول ويوناثان » عنده . وحيث أن المسيح المخلص قد لعن شجرة التين ، لأنها لم تحمل الثمار فى العام المنصرم ،

فإنه يتبع هذا فيما يبدو ، أن يكون للكنيسة الكاثوليكية بالمثل الحق الكامل والنفوذ في أن تظهر مخلوقات الحية والجامدة بدون استثناء من الرذائل ، وأن تحل عليها اللعنة ، وتحكم عليها بالهلاك الأبدي . حقا ان بعض العالمين بقوانين الكنيسة ازدروا مثل هذا الادراك الثقافي للعلم والفلسفة الانسانية ، وأثاروا اعتراضات تافهة عن طريق سلسلة من الجدل الذي يبدو للعقل البسيط أنه متعذر دحضه، فقد زعموا أنه لكي يتمكن أصحاب النفوذ من معاقبة المسيء ، فان هذا يقتضى وجود عقد أو ميثاق أو شرط بين القوى العلوية التي تعد مصدر القوانين . والخاضعين لهذا القانون . وحيث أن الحيوانات الدنيئة لا يمكن أن تخضع لعقد أو ميثاق أو شرط لأنها مسلوقة الارادة ، فلا يمكن أن تحاكم هذه الحيوانات قانونيا عن أعمال ارتكبتها وهي جاهلة بالقانون . كما تمثل جدلهم في أن الكنيسة لا يمكن في أى شكل من أشكال العدل ، أن تحل اللعنة بهذه الكائنات التي رفضت أن تعمدها . ثم ركزوا دفاعهم على سابقة لواحد من رؤساء الملائكة هو ميكائيل ، الذى رغم صراعه ضد الشيطان بسبب استحوازه على جسد موسى ، لم يتهم الحية القديمة بأية تهمة ، وانما ترك أمر احلال اللعنة بها الى الرب . على أن مثل هذه المماحكة والمراوغة اللتين تفوح منهما في قوة رائحة النزعة العقلانية لم تكن تجدى أمام سيطرة الكتابات المقدسة القوية الصلبة ، وأمام العادات المتوارثة التي اعتمدت عليها الكنيسة في تشريعها . وفي العموم كانت الطريقة التي تتبناها الكنيسة في هذه المحاكمات تسير على النحو التالي :

إذا عانى سكان حى من غارات حيوانات أو حشرات مؤذية أو من كثرتها المتزايدة ، فانهم يرفعون شكواهم ضد هذه الحيوانات أو الحشرات المعنية للقضاء الكنسى المختص بذلك . ثم تعين المحكمة بدورها خبيرا يقوم بالتحقيق في هذا الأمر وتقديم تقرير عن الخسائر التي تسببها هذه الحيوانات أو الحشرات . وبعد ذلك يعين محام للدفاع عن هذه الكائنات يدلى بالسبب الذى من أجله ينبغى الا يستدعى

هذه الكائنات أمام المحكمة • وعند ذاك ينادى على هذه الكائنات
المتهمة في ساحة القضاء ثلاث مرات • فاذا لم تجب فانها تحاكم بتهمة
الاهمال • ثم تلفت المحكمة نظر هذه الكائنات • منذرة اياها بترك
الحي في خلال فترة محددة • والا وقعت تحت طائلة عقوبة المناشدة
التي لم تنفذ • فاذا لم تفعل هذا قبل أن تنتقضى الفترة المحددة أو في
نهايتها حكمت المحكمة بتلاوة الرقى والعزائم عليها • على أنه يبدو
أن المحاكم كانت تحذر كل الحذر من أن تدفع الأمر الى نهايته • بحيث
تصل به الى حدود النطق باحلال اللعنة على هذه الكائنات • ومن
ثم فانها كانت تلوذ بكل حيلة وذريعة تتجنب هذه النتيجة المؤلمة • أو
هى تحاول على الأقل ارجاءها • وربما كان الدافع وراء هذا التأجيل
الذى قد يصل بالأمر الى حد ثورة الكنيسة على هذه الكائنات هو
مراعاة مشاعر هذه الحشرات التي كان من المقدر لها أن تعصف بها
الكنيسة • وان كان بعض المتشككين يرون أن السبب الحقيقي وراء
هذا الارجاء هو الخوف من أن الحيوانات قد لا تتكثرت بهذا الحكم ،
بل أنها قد تتكاثر في ظله ، كما حدث في بعض الحالات ، بدلا من أن
تختفى بعد احلال اللعنة بها على هذا النحو • ولم يكن الدفاع على
استعداد لأن ينكر أن نكاثر الحشرات الطفيلية غير الطبيعي قد حدث
حقا في ظل ظروف حرمانها من رحمة الكنيسة • ولكنه كان يعزو هذا •
بكل أشكال الجدل العقلانى الى مكيدة الشيطان الذى ، كما يعزو من
قصة أيوب ، قد سمح له أن يتجول في الأرض لكى يضايق أيوب ، ويجلب
به كل أسباب الحزن ••

وليس من المعقول أن نتوقع ان احلال اللعنة بالحيوانات كان
الغرض منه منسفة قسس الابرشيات الذين تأخروا في دفع ضريبة
العشر للأبرشية ؛ حيث أن القانون قد نص أساسا على أن أفضل
الطرق لطرد الجراد هو دفع ضريبة العشر ؛ مرتكزا في ذلك على سند
متين من كلام النبى « ملاخى » الذى صور الرب معنفا كل التعنيف
للإهود الذين تأخروا في دفع ضريبة العشر له • وصورا بكل أساليب

الاغراء البركات التي سوف يطرها الرب على هؤلاء اذا ما دفعوا الضريبة للأبرشية ، ومنعها لهم بأنهم ان فعلوا هذا ، فانه سيقضى على الجراد الذى يتلف المحصول . ويشير هذا النداء الملح لدفع الجزية ، ولحث المتعبدين على التقوى ، الى الفقر البالغ الذى كانت تعاني أماكن العبادة منه فى زمن النبى . وربما أوحى تعنيفه المثير بخطب الوعظ التى كانت تلقى فى مثل هذه الظروف على المنابر فى العصور الوسطى .

والى هنا نكتفى بهذا القدر من الاشارة الى الاسس العامة ، التى كانت تركز عليها محاكمات الحيوانات واعدامها فى الأزمنة السالفة فى أوروبا . وربما كان فى تقديم بعض الشواهد لهذه المحاكمات المدنية والكنسية ، . عون لنا على ادراك حكمة أجدادنا ادراكا سليما . إن لم يكن هذا دافعا لنا على تقدير جلاله قانونهم .

فقد دامت الدعوى بين سكان مقاطعة القديس جوليان وحشرة مغمدة الجناح تعرف الآن عند علماء الطبيعة باسم Phuchites Au'atus فترة تزيد عن اثنين وأربعين عاما . وفى النهاية اقترح السكان ، بعد أن ضاقوا ذرعا بهذه الدعوى التى دامت طويلا ، أن يتصلحوا معها ، بأن يسلموا اليها الى الأبد جزءا مخصبا من الأرض تستغله لمصلحتها . واعترض محامى هذه الحشرات على هذا الاقتراح الذى يمكن أن يحدد الى حد كبير حرية عملائه . ولكن المحكمة تغلبت على هذا الاعتراض وعينت مستشارا من قبلها ليقدم تقريرا عن هذه الأرض . ولما اثبت أن الأرض تملؤها الغابات وتتوفر فيها المياه ، ومناسبة تماما لهذه الحشرة ، أمرت الكنيسة بتدوين وثيقة نقل الملكية الرسمية وفقا للإجراءات المتفق عليها والعمل على تنفيذها . وبذلك سعد الناس بهذا الاجراء الذى أراحهم من كل من الحشرات ومن الدعوى على السواء . ولكن سعادتهم كانت سابقة لأوانها ، إذ قد اثبت التحقيق حقيقة مؤسفة ، وهى أن الأرض التى نقلت ملكيتها للحشرات كانت

تحتوى على منجم أو محتجز من تراب المغرة الذى كان يستخدم فى الأصباغ . وعلى الرغم من أن هذا المحتجز قد استغل زمنا طويلا حتى استهلك ، فإنه كان هناك شخص يمتلك حقا قديما فى المرور بهذه الأرض . وهو حق لا يمكن أن يمارسه دون أن يعرض المالكين الجدد لتعب بالغ ، ناهيك عن المخاطر التى قد تتعرض لها الحشرات نتيجة الوطء فوقها . وقد كانت هذه العقبة خطيرة بحيث أبطلت صحة العقد . ومن ثم فقد أخذت الدعوى مجراها من جديد . أما كيف ومتى انتهت هذه الدعوى ، فهو أمر لا يمكن معرفته ، نظرا لتشوهُ السجل المدون فيه هذه الحادثة . والشئ المؤكد هو أن المحاكمة بدأت عام ١٤٤٥ م ، وظلت هى أو محاكمة أخرى شبيهة بها تتداول حتى عام ١٤٨٧ م . وربما استخلصنا من ذلك أن شعب مقاطعة القديس جوليان . لم يتصالح فيما يبدو مع هذه الحشرات . وأنها ظلت مسيطرة على الحقل ..

وهناك دعوى أخرى رفعت ضد فئران أسقفية « أوتون » فى مطلع القرن السادس عشر ، وكافت لها شهرة كبيرة نظرا للدور الذى لعبه « بارثولوموى دى تشاسينو » أو « تشاسينى » . كما كان يطلق عليه الناس ، وكان محاميا مشهورا ومستشارا قانونيا وكان يكنى « بكوكايين فرنسا » . وترجع شهرته فى هذا الموضوع الى مدافعتة اللبقة عن الفئران . فقد حدث أن الفئران كانت قد أحدثت تلفا كبيرا فى المحصول ، كما أتت على جزء كبير منه فى « بور جندى » . فرفع السكان شكاوهم الى القضاء . واستدعت الفئران لكى تمثل أمام القضاء وترد عن نفسها هذه التهمة . وكان طلب الدفاع واضحا تماما من حيث الشكل الى حد كبير . وطالب بناء عليه بضمان سلامة المدعى عليهم بها من حيث أنها حيوانات قذرة ذات لون رمادى وتسكن الجحور . وقد كان يقوم بخدمة الفئران فى العادة شرطى بالمحكمة قام بتلاوة هذا الادعاء فى الأماكن التى تكثر فيها الفئران . على أن الفئران لم تمثل أمام القضاء فى اليوم المحدد لبحث الدعوى . وعند

ذاك اعترض الدفاع باسم عملائه على أن الدعوى كانت ذات طابع
فردى ومحلّى للغاية . وحيث أن فئران الابريشية جميعا يههما هذا
الموضوع ، فينبغى أن تستدعى من كل مكان فى الأبرشية . واستجابت
المحكمة لهذا الطلب ، وصدر الأمر لراعى كل دائرة فى الأبرشية أن
أن يستدعى كل فأر فى اليوم المحدد . وحن اليوم المتفق عليه ، ولكن
فأرا من الفئران لم يمثل أمام القضاء . وعند ذاك ألح الدفاع فى تأجيل
المحاكمة لاتخاذ ترتيبات كبيرة معينة للفئران ، حيث أن كل عملائه
من الفئران قد استعدوا لهذا الغرض ، كبيرهم وصغيرهم . مريضهم
وسليمهم . فوافقت المحكمة على هذا أيضا ، وحددت يوما آخر للنظر
فى الدعوى . ومع هذا فان الفئران لم تظهر فى ساحة القضاء . وعند
ذاك أخذ الدفاع يطعن فى قانونية الدعوى فى ظل ظروف معينة . فقد
جادل جدلا معقولا من حيث الشكل الى حد كبير وطالب بناء عليه
ضمنا سلامة المدعى عليهم فى مجيئهم وأيابهم . فقد قال ان عملاءه ،
رغم حرصهم على الحضور امثالا لطلب الادعاء فانهم لم يجروا على
ترك جحورهم خوفا من شرار القطط التى يحتفظ بها المدعون . ثم
استأنف دفاعه قائلا : « واذا تعهد المدعون بضمان مالى ، على الا
تتحرش قططهم بعملائه ، فان الفئران سوف تطيع الأوامر فى الحال » .
وعند ذلك أدركت المحكمة صحة هذا الطلب . ولكن المدعين رفضوا أن
يقعوا تحت طائلة هذه العقوبة لسلك قططهم المحمود ، وبهذا تأجل
مثول الفئران فى ساحة القضاء الى أجل غير مسمى .

ومرة أخرى رفعت مقاطعة « ستيلفيو » فى التيرول دعوى جنائية
ضد فئران الحقول التى أتلفت المحصول « لما تقوم به من حفر جحور
فى الأرض . ثم ما تلبث أن تتركها وتحفر غيرها بحيث لا تهبأ الفرصه
للحشائش أو أى نبات آخر أن ينمو » . وعند ذاك كلف محام « يدعى
« هانز جرينبيتر » للدفاع عنهم وشرح مطالبهم ومتابعهم وبذلك
يتسنى للفئران أن تفسر سلوكها ، ولا يكون لديها أى شكوى من
الاجراءات التى تتخذ ضدها » . ثم قام المدعى « شفارز ميننج »

بتوجيه الدعوى ضد الفئران . وقد أثبتت الشهادة التي استمدها من فم الشهود ، الضرر البالغ الذى ألحقته الفئران بالأرض . أما الدفاع الذى كان ملتزما بواجبه فى الدفاع عنهم . فقد بذل كل جهده لكى ينصف عملاءه . فأخذ يعدد أفضالهم على المجتمع وبصفة خاصة على الزراعة عن طريق قضائهم على الحشرات والديدان الضارة بالزرع . وتقليبهم الأرض واخصابها . ثم ختم دفاعه بالتعبير عن أمله فى أن يمنح عملاءه فرصة مغادرة مكانهم الحالى . فى حالة ما اذا أصدرت المحكمة حكما ضدهم . وأن يسكنوا مكانا آخر يحدد لهم . كما طالب فضلا عن ذلك بأن يمنحوا جواز المرور الذى يؤمنهم من أذى الققط ومضايقاتها ومن الكلاب . وسائر الأعداء الآخرين . بوصفه اجراء عادلا من سلامة التفكير ، ومنح الفئران ، باحساس انساني بالغ ، جواز المرور ، كما منحهم مهلة أربعين يوما حتى تتمكن الفئران التى لديها أولاد صغار أو تلك التى ما تزال صغيرة من الانتقال الى المكان الجديد .

ومرة أخرى اتخذ أصحاب النفوذ فى « بيرنى » عام ١٤٧٩ م اجراءات قانونية ضد الحشرات الطفيلية التى كان الناس يعرفونها باسم « انجيز » . التى يبدو انها كانت حشرة معقدة من نوع حشرة « بريخوس » . وقد قيل لنا وهو أمر يمكن أن نصدقه فى يسر . أن سفينة نوح لم تكن تحتوى على هذا النوع . وقد رفعت الدعوى أمام أسقف لوزان واستمرت وقتا طويلا . ثم استدعى المتهمون بتخريب الحقول والبرارى والحدائق . كما هو المألوف . لكى يمثلوا فى اليوم السادس من توجيه الدعوى وفى الساعة الواحدة على وجه التحديد . لكى يردوا عن أنفسهم هذا السلوك . ولكن الحشرات لم تأبه بهذه الدعوة . ومثل دفاعهم الذى كان يدعى « جين بيروديه » وكان مواطنا من « ايريبورج » بدلا منهم أمام القضاء . ويبدو أن هذا الدفاع لم يبد مقدرة كبيرة أو حماسة كافية للدفاع عن عملائه . وعلى كل فقد حكم على الحشرات باللعنة . وورد الحكم الكنسى على النحو التالى :

« نحن راهب مونتفيراند ، اسقف لوزان .. الخ .. بعد أن استمعنا الى دعوى فخامة وجلالة لوردان بيرنى ضد الـ « انجير » ، ودفاع الدفاع غير المجدى ، وبعد أن حصنا أنفسنا بالصليب المقدس ووضعنا نصب اعيننا الخوف من الرب الذى نستمد منه كل الأحكام العادلة ، وبعد أن استشرنا فى هذا الأمر مجلس علماء القانون ، نقر ونعترف فى كتابنا أن الدعوى ضد الحشرات الطفيلية والـ « انجير » التى تؤذى الحشائش والكروم والمروج والحبوب والفواكه الأخرى، دعوى صحيحة . ومن ثم يوجه اليها فى شخص محاميها جان بيروديه ، الحكم بالتحريم عليها . كما تحل بها اللعنة امتثالا لعرف الكنيسة ، ونأمرها بالطاعة وندعوها باسم الاب والابن والروح القدس أن تترك الحقول والارض والحظائر والحبوب والفواكه والمحصولات، وترحل . وبحق هذا الحكم أعلن وأؤكد انكم منفيون مطرودون وستحل بكم اللعنة بأمر الرب القوى وسيتناقص عددكم أينما حلتم ، حتى لا يبقى منكم الا من كان فيه منفعة للانسان » . وقد كان الناس ينتظرون هذا الحكم بشغف بالغ . فلما نطق به استقبلوه بتهليل كبير . ولكن سعادتهم لم تدم ، لأن الحشرات المتمردة ، لشدة تعجب الناس أبطلت حكم الكنيسة لأنها استمرت ، فيما قيل ، فى اىذاء سكان « برنى » وأصابتهم بالداء جزاء معاصيهم حتى لاذ السكان بالعلاج العادى المضار بدخلهم ، وان كان فعالا ، وهو دفع ضريبة العشر للكنيسة .

وفى القرن الثالث عشر رفع سكان « كوبرى » « عاصمة جريزون » فى سويسرا دعوى ضد الخنافس الخضراء التى كانت تسمى الذباب الأسباني ، فى مقاطعة « ماينسى » . وقد تعطف القاضى الذى استدعى الخنافس للمثول أمامه ، وعين لها حارسا ومحاميا ، نظرا لضآلتها وصغرها البالغ . وتقدم الدفاع ورد عنها التهمة ، وطالب أن تمنح قطعة من الأرض تعيش فيها بعيدا عن الناس . ويضيف المؤرخ الذى

دون هذه الحكاية الى هذا فقال « وما تزال تتبع هذه العادة حتى اليوم . ففى كل عام تخصص قطعة من الأرض لهذه الخنافس لتجتمع فيها دون أن يتعرض انسان لمضايقتها » . ومرة أخرى أتى بجماعة من الحشرات الطفيلية الى المحكمة لتستمع الى الدعوى المرفوعة ضدها فى محكمة لوزان عام ١٤٥١ م . على أن الحشرات الطفيلية أعلنت تمردا ورفضت أن تترك البلد ، فحكم عليها فى خشوع بتطهيرها . على ان وسيلة التطهير التى اتبعت فى هذه المرة ، كانت تختلف بعض الشيء عن الطريقة المألوفة ، ومن ثم فقد انتقدها بعض الكنسين ، وان كان قد دافع عنها الآخرون . أما دكاترة هيدلبرج بصفة خاصة ومعهم طائفة من العلماء ، فلم يعبروا عن استحسانهم لها كلية وبالاجماع فحسب ، وانما التزموا الصمت حول هجوم المتطفلين الخارجين عن مجال هذا العلم . وعلى الرغم من أنهم أقروا أن هذه الوسيلة انحرفت عن الطريقة المألوفة والمخصصة لهذا الغرض ، الا أنهم سعدوا بكفائتها التى أكدتها النتائج المترتبة على ذلك . اذ بمجرد أن نفذ هذا التطهير حتى أخذ الموت يتفشى بين هذه الحشرات حتى انقرضت عن آخرها ..

وقد كان من بين الأوبئة التى كان ينشرها الحيوان بين الناس . وطالما رفع الناس دعواهم ضدها أمام القضاء ، وباء كان يسببه حيوان اليسروع . ويبدو أنه كان ينتشر بين الآونة والأخرى . ففى عام ١٥١٦ م ، رفع سكان « فيلينوز » دعوى ضد هذه الحشرة الفتاكة وحكم فى هذه الدعوى رئيس كنيسة « ترويس » ، وقد أمر فى حكمه بأن تترك هذه الحشرات حدائق الكروم وأرض « فيللونوز » خلال ستة أيام ، وهددها باحلال اللعنة المقدسة عليها وتشويه سمعتها اذا هى لم تمتثل للأمر . وفى القرن السابع عشر ، عانى سكان « سترامبينو » فى « بيدمونت » كثيرا من حشرة اليسروع أو « جاتى » كما كانوا يطلقون عليها ، التى خربت حدائق كرومهم . ولما دام الوباء عدة سنين ولم تجد وسائل العلاج من صلوات ومواكب

احتفال واستعمال المياه المقدسة في وضع حد لهذا الوباء ، فقد
استدعى المدعى العام هذه الحشرة للمثول أمام الحاكم أو رئيس البلدية
لكي ترد على دعوى تخريبها للحى • وقد صدر الحكم في هذه الدعوى
عام ١٦٣٣ ، ولا تزال الوثيقة الأصلية لها موجودة في أرشيف سترامبينو
المجلى • وفيما يلي ترجمة هذه الوثيقة :

« عقدت المحكمة في الرابع عشر من شهر فبراير عام ١٦٣٣ م
أمام السنيور الأشهر جيرولا موسان مارتينو دى سينورى ، وسينيور
ماتيو رينو ، ج • م باربريس ، ج ميرلو ، ومستشار سترامبينو ،
لصالح كل فرد في المجتمع ، وحيث أن حشرة صغيرة بعينها تظهر في
شكل ديدان صغيرة تسمى « جاتى » تأخذ منذ ولادتها في قرض فروع
أشجار الكروم في حدائق الأسياد وعامة الناس كذلك ، وحيث انها
قد فعلت هذا طيلة سنوات عدة في شهر مارس وفي اثناء الربيع من
كل عام ، وحيث أن كل قوة انما يكون مصدرها الرب الذى تطيعه كل
الكائنات حتى تلك التى لا تعقل ، فاننا نلجأ في ورعنا الالهى الى
معالجة العدل الأرضى ، اذا كان كل عون انسانى آخر قد عجز في وضع
حد لهذا الأمر • ونحن نلجأ لهذا الى حكم جلالتكم في هذا الأمر
العاجل ، ونرفع شكوانا من هذه الحيوانات المخربة ، لعلكم تأمرونها
بالكف عن هذا الدمار ، وبترك حدائق الكروم وبالمثول أمام كرسى
القضاء لكى تقدم سببا لعدم كفها عن تخريب حدائق الكروم وقرض
أوراقها ، وتهددونها بابعادها عن هذا المكان ومصادرة ممتلكاتها •
ونحن نطالب بأن يعلن هذا الحكم وأن تعلق نسخة منه في ساحة
القضاء • •

« وحيث انه قد ثبتت صحة الدعوى فقد أمر سينيور بوديستا
الحيوانات السيئة بالمثول أمام كرسى القضاء لتقدم سببا عن عدم كفها
عن التخريب الموجه ضدها • ونحن جيرولا مودى سان مارتينو ،
حاكم سترامبينو ندعو الحيوانات التى تسمى « جاتى » أمام
الحاضرين ، ونعلنها قضائيا بالمثول أمامنا في اليوم الخامس من هذا

الاعلان ، والا فاننا سنوقع عليها عقوبة النفي والمصادرة في الحال .
ونطلب أن يذاع هذا الحكم على الجمهور عن طريق نشره وأن تُلصق
نسخة منه على كرسي القضاء لكي تصبح نافذة في الرابع عشر من شهر
فبراير عام ١٦٣٣ » •

(امضاء) سان مارتينو (الحاكم)

وقد كانت تنتشر في الاقليم المجاور لسافوى منذ القرن السادس
عشر ، عادة غريبة قديمة • كان الكهنة يطردون بمقتضاها حشرة
اليسروع وغيرها من الحشرات التي تسبب الضرر ، من رحمة الكنيسة •
فقد ذهب راعي الأبرشية ليلقى نظرة على الحقول الخربة كما عين
اثنان من المحامين ، أحدهما يدافع عن الحشرات والآخر يدافع ضدها •
أما الدفاع الأول فقد بدأ دفاعه الأول بقوله بأن الرب قد خلق
الحيوانات والحشرات قبل أن يخلق الانسان ، ومن ثم كان لهم
الحق الأول في محصول هذه الحقول • فرد عليه الادعاء وقال أن
مثل هذا التلف لا يمكن أن يتحملة الفلاحون ، حتى وان كانت هذه
الحشرات لها الحق الأول في محصول الحقول • وبعد مداولة طويلة
أعلن القسيس طرد الحشرات من رحمة الكنيسة ، وأمر بأن تنزح الى
بقعة من الأرض خصصت لها » ••

وقد عاشت عادة محاكمة الحشرات الطفيلية عن طريق القضاء
حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، ونقلتها الكنيسة الى
أمريكا • ففي عام ١٧١٣ م ، رفع رهبان « مينور » في مقاطعة
« بيدادي نومارانهاو » في البرازيل ، دعوى ضد النمل لأنه كان
يحفر بشدة أسفل اساس الأديرة ويقوض قبوها ، مما تسبب في
أضعاف حيطان الدير المعنى ، وهدد بناءه كله • ولم يكتب النمل
بتقويض البناء المقدس بل انه قام بسطو على المخازن ، وحمل الدقيق
المخصص للرهبان ، الأمر الذي لم يعد يحتمله الرهبان • وبعد أن ثبت
أنه لم يجد مع النمل أية وسيلة للعلاج ، فقد اقترح أحد الرهبان أن
يعودوا فيتمسكوا بروح التواضع والبساطة التي كانت تتميز

رائدهم الساروفى (١) الذى كان يسمى كل الكائنات أخوته أو أخواته :
فأخته الشمس وأخوه الذئب وأخوه السنونو الى غير ذلك . ومن ثم
ينبغى عليهم أن يرفعوا دعوى ضد أخوانهم من النمل أمام محكمة
العناية الالهية ويعينوا الادعاء والدفاع . وينبغى على الأسقف
أن يستمع باسم العدالة العليا الى الدعوى ، وأن يصدر حكمه
فيها » ••

وبناء على هذا الاقتراح ، وبعد أن أعدت كل الترتيبات للمحاكمة ،
أعلن مجلس الادعاء التهمة الموجهة ضد الحشرات . وافتتح الجلسة
بناء على موافقة المدعى عليهم ، وبين السبب الذى من أجله ينبغى
أن يجد الناس الحماية فى ظل القانون ، وبين كيف أن الرهبان
الدينيين يعيشون على تبرعات الجمهور ، وكيف أنهم يجمعون العطايا
من المؤمنين بجهد شاق وتعب مضمّن ، فى حين أن النمل يعارض بأخلاقه
وسلوكة تعاليم الرسل ، ومن ثم فقد كان القديس فرنسيس ،
مؤسس الجمعية الدينية ينظر اليه بعين الفزع لأنه يعيش على السلب
والاحتيال ؛ بل انه يقوض فى عنف دعائم البيت المقدس على مسمع
من عملائه الرهبان . وبناء عليه فقد حكم المجلس غيابيا على المدعى
بأقصى عقوبات القانون ، اما بالقضاء عليهم عن طريق تعريضهم
لوباء الطاعون ، أو باغراقهم فى الطوفان ، أو على الأقل أبعادهم
عن الحى ••

ولكن مجتمع النمل عارض هذا الحكم مستندا فى ذلك الى انه قد
منح من الرب نعمة الحياة ، وهو ملزم ، بناء على قانون الطبيعة ، أن
يحافظ عليها بغريزته الطبيعية . وهو يمارعاته ذلك انما يخدم العناية
الالهية ، اذا ما قدم للناس مثلا للحكمة والعطف والتقوى وغير ذلك
من الفضائل ، وتأبيدا لهذا ، أشار الدفاع الى فقرات من الكتابات

(١) ملاك من الطبقة الاولى يحرس عرش الرب وفقا للعقيدة
اليهودية .
(المترجمة)

المقدسة التي وردت عن النبي أرمياء والراهب ايسالون بل ومن كتابات بلينى ، تلك الكتابات التي تثبت أن النمل يعمل بكد أكثر من الرهبان . حيث ان الأحمال التي يرفعونها أكبر من أجسامهم بكثير ، وحيث أن شجاعتهم تفوق قوتهم ، كما تثبت أن الناس في نظر الرب ليسوا سوى ديدان ، وأن النمل كان يمتلك الأرض قبل أن يستقر عليها الناس . وبناء على هذا كله ، فإنه ينبغي أن يطرد الرهبان لا النمل من الأرض التي ليس للرهبان حق فيها سوى أنهم يريدون أن يضعوا يدهم عليها عنوة . وفي النهاية أشار الدفاع الى أن أصحاب الدعوى ينبغي عليهم أن يدافعوا عن بيوتهم وطعامهم بالوسائل الانسانية ، وهو الأمر الذى لا يعارضه المدعى عليهم ، حيث أنهم سوف يستمرون في حياتهم مستجيبين لقانون الطبيعة ، ومتمتعين بحريتهم في الأرض ، حيث أن الأرض ليست ملكا للمدعين وانما هى ملك للرب ، « فالأرض ملك للسيد الآله وهذا هو سبب كمالها » .

وقد أعقبت هذا الرد ردود أخرى اما معارضة واما مؤيدة له . ونتيجة لذلك أعلن مجلس الادعاء أنه قد غير رأيه بناء على هذه المناقشة ، في جريمة المدعى عليهم . وبعد أن أدار القاضى الشواهد العديدة في رأسه ، أصدر حكما بأن يحدد الرهبان مكانا مناسباً بجوارهم لا يصلح لسكنى النمل ، ويتحتم على النمل عندئذ أن ينزح في الحال الى المأوى الجديد ، والا تعرض لعقوبة الطرد من رحمة الكنيسة . وبذلك يتصالح الطرفان ، كما قال ، لأنه ينبغي للنمل أن يتذكر : أن الرهبان قد عاشوا في الأرض ليزرعوا فيها تعاليم المسيح . أما النمل فيمكنه أن يكسب عيشه في يسر في أى مكان آخر دون أن يكلفه ذلك أدنى مشقة . وبعد أن نطق القاضى بهذا الحكم في صرامة كلف أحد الرهبان بأن يحمل رسالته الى النمل . فرحل الرسول وقرأها عليه بصوت عال عند أبواب جحوره . وقبل النمل هذا الحكم ، وشوهد بعد ذلك وهو يرحل في صفوف منتظمة الى المكان الذى حدد له .

ومرة أخرى أحدثت الفئران التخريب في قرية بورانتون عام

١٧٣٣ م • فاحتشدت في البيوت والمخازن ، وأغارت على الحقول والحدائق . فرجع الفلاحون شكواهم ضدها ، وحوكمت الفئران أمام القاضي لويس جوبلان في اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر عام ١٧٣٣ م . وقد مثل الادعاء مدير الأعمال المالية ، كما مثل المدعى عليهم رجل يدعى « نيقولا جوبلان » . وقد توسل هذا الى القضاء نيابة عن عملائه أن الفئران قد خلقها الرب كما خلق الناس ، ومن ثم كان لها كذلك الحق في الحياة • فرد مجمع الادعاء عليه وقال انه لا يرغب في وضع عقبات في سبيل حياة هذه الحيوانات ، بل انه مستعد على العكس أن يحدد لها مكانا تسكن فيه وتأوى اليه • فطلب الدفاع بناء على هذا أن تمنح الفئران مهلة ثلاثة أيام لتتدبر أمرها • وبعد أن استمع القاضي لكلا الطرفين ، أصدر حكمه وقال ، انه بعد النظر في التخريب الذي أحدثته هذه الحيوانات المعنية ، حكم عليها بأن تترك البيوت والمزارع ومخازن الحبوب وحدائق الكروم في بورانقون ، وهي حرة بعد ذلك في أن تسكن الصحارى والأراضي غير المزروعة ، والطرق العامة ؛ أو أى مكان آخر ، بشرط ألا تعرض الحقول والمخازن والمزارع للأذى والا اضطر القاضي الى أن يلتمس العون من الرب عن طريق الكنيسة فيحكم عليها بالحرمان من رحمتها • ثم دون هذا الحكم • ووقعه القاضي لويس جوبلين بخط يده ••

ولعله يتضح الان السبب في اسناد اصدار الحكم الى النفوذ الكنسى أكثر من اسناده الى النفوذ المدنى • فقد كان من المستحيل طبيعيا للجلاد العادى مهما يكن حماسه ونشاطه أن يشنق كل الفئران والنمل والذباب والبعوض اليسروع وسائر حشرات الحى كله • ولكن ما يعجز الانسان عن فعله يمكن للرب أن يحققه في سهولة ويسر • ومن ثم كان من المنطقى والمعقول أن يفوض لرب البحث في هذه المشكلات بمقدرة تفوق مقدرة القاضي المدنى بكثير ومقدرة وكيله الجلاد • ولهذا فان المشكلة من ناحية أخرى كانت أكثر يسرا عندما كانت الحيوانات المتهمه من الحيوانات الاليفة التى تدخل حقا ضمن

اختصاص القوى المدنية • وفي مثل هذه الحالات كانت العدالة تسير في مجراها العادي • كما لم تكن هناك أدنى صعوبة على الاطلاق في أسر المتهمين واحضارهم بعد محاكمة عادلة : الى المشتقة أو الى ساحة المدينة • وهذا هو السبب في أن الحشرات الطفيلية كانت تتمتع في هذه الايام بسميات السلطة الكنيسة ، بينما كان على الحيوانات الاليفة أن تخضع لصرامة القوة المدنية ••

ومثال هذا أن أنثى الخنزير وأولادها الستة الذين كانوا ملكا لرجل يدعى « جان بابي » الذي كان يعرف من قبل باسم فالوه ، اتهمت في سافيني عام ١٤٥٧ م بتهمة قتلها الابن جان مارتان البالغ من العمر خمس سنوات وابن جان ماريان حاكم سافيني • وبعد فحص دقيق لشواهد الدعوى ، حكم القاضي بأن « تحال أنثى خنزير جان بابي المدعو فالوت : الى عدالة مدام دي سافيني لكي تنفذ فيها أقصى العقوبات القانونية ، وتعلق من رجليها الخلفيتين في شجرة منحنية ، بسبب ما ارتكبته من جريمة القتل ، وما جنته في حق شخص « جان مارتان » • وقد نفذ الحكم في أنثى الخنزير بالفعل ، لأننا نقرأ في سجل هذه الحادثة الذي ما زلنا محتفظين به ما يلي : « نحن نيقولا كارويون » القاضي المذكور آنفا ، يعلم الجميع أنه بعد المحاكمة السالفة الذكر ، قد سلمنا حقا أنثى الخنزير المعنية للسيد « اتيين بوانسو » ، وكيل القضاء الأعلى الذي يسكن « شالون سورسون بوانسو » لكي ينفذ فيها الحكم وفقا لما حكمنا به • وبعد أن سلمنا أنثى الخنزير هذه ، أحضر السيد « اتيين » عربة ليحمل الحيوان فيها الى ساحة قضاء مدام دي سافيني • ثم علق « استيني » أنثى الخنزير من رجليها الخلفيتين في شجرة منحنية ، منفذا بذلك حكمنا في شكله وفحواه » • أما بالنسبة للخنزير الستة الصغار ، فعلى الرغم من أن دم القتل قد لوثها ، الا أنه « حيث لم تثبت تهمة القتل ضد هذه الخنازير ، فان محاكمتها توجب ، على أن يقدم مالكا كفالة لذلك • فاذا ثبت بعد ذلك من الشهادة أنها قد ساعدت أمها المقاتلة في التهام الصغير

جان مارتان ، أعيدت محاكمتها • وحيث أنه لم يثبت هذا عند محاكمتها مرة أخرى ، وحيث أن صاحبها رفض أن يكون مسئولا عن سلوكها فيما بعد ، فقد حكم القاضي « بأن تؤول ملكية هذه الخنازير الصغيرة بوصفها ملكية مهجورة الى « مدام دي سافيني » • ونحن نمنحها اياها قضائيا وفقا لما به عادة بلادنا وتقاليدنا وحكمها » ••

ومرة أخرى مزقت أنثى خنزير وجه صبي وذراعه عام ١٣٨٦ م في فاليز في نورماندى • ووفقا لمبدأ « العين بالعين » ، فقد اقتصر منها بالمثل ، ثم شنقت فيما بعد • وقد سيقت أنثى الخنزير الى مكان الاعدام وهى ترتدى صدرية وجوارب وسروالين وعلى وجهها قناع لوجه انسان حتى تكون تشبيهة بالانسان المجرم تماما • كما أن المحكمة دفعت نقودا وملابس وجوارب للجلاد حتى لا يلوث نفسه بدم المجرم • وفى بعض الأحيان كان يتكلف اعدام الحيوانات أكثر من هذا بكثير • وهاهو ذا ايصال يبين تكاليف اعدام انثى خنزير التهمت طفلا فى ميولان بالقرب من باريس عام ١٤٠٣ م ••

- ١ — تكاليف اقامتها فى السجن ٦ صول (١)
- ٢ — تكاليف الجلاد الذى حضر من باريس الى ميولان ٥٤ صول لينفذ الحكم وفقا للأمر الذى تلاه صاحب المحكمة ووكيل الملك •
- ٣ — تكاليف العربة التى حملت أنثى الخنزير الى ٦ صول مكان الاعدام •
- ٤ — تكاليف الاحبال لربطها ٢ صول ، ٨ دينيير
- ٥ — تكاليف الجوارب ٢ دينيير

وقد أحرقت أنثى الخنزير فى « فونتتاى — أو روز » عام

(١) عملة فرنسية قديمة (المترجمة) •

١٢٦٦ م لاتهامها بالتهام طفل • وقد أصدر هذا الحكم قضاة
ديرسانت جينييف ••

على أنه اذا كان يبدو أن أنثى الخنزير كانت تتعرض كثيرا لأقصى
عقوبات القانون ، فانها لم تكن الحيوان الوحيد الذى تعرض لهذه
العقوبة • ففى عام ١٣٨٩ صدر حكم على فرس بالشنق فى ديجون اثر
ما بلغ وكيل قضاء موننتبار من أنه قتل رجلا • ومرة أخرى نفذ رؤساء
دير كيسترسيان فى « بوبرى » بالقرب من « بوفى » حكم الاعدام فى ثور
وشنقوه بالشنقة لانه « قتل فى ثورة غضبه صبييا كان يبلغ من
العمر أربعة عشر عاما أو خمسة عشر عاما فى مقاطعة « كاوروى »
التابعة لهذا الدير » • وفى مناسبة أخرى سمح فلاح فى موزى عام
١٤١٣ لثور هائج أن يهرب ، فضرب الثور بقرفنيه رجلا ضريا موجعا
أفضى به الى الموت بعد بضع ساعات من الحادث • ولما سمع تشارلز
كونت ذى فالو بهذا الحادث ، أمر بالقبض على الثور وتقديمه
للمحاكمة • فقبض على الثور ، وجمع وكلاء الكونت كل المعلومات
المطلوبة ، كما جمعوا الشهود وأثبتوا التهمة ضد الثور فأعدم أثر
ذلك وشنق فى مشنقة « موزى — لى — تيمبل » • ثم ثار اعتراض ضد
هذا الحكم وقدمت شكوى لمجلس الأمة ، ولكنه رفض المعارضة وقرر
أن الثور قد لقى جزاءه بالفعل وان كان الكونت « فالو » قد تجاوز
مجال حقوقه لأنه تدخل فى أمر لا يعنيه •• وفى عام ١٦٩٧ م حرق
فرس آخر بناء على قرار مجلس أمة « أيكس » ••

وفى بالى حكم على ديك عام ١٤٧٤ م ، بتهمة أنه باض بيضة • وقد
اثبت مجمع الادعاء أن بيضة الديك ليست لها قيمة لأنها تختلط
باستعدادات سحرية معينة • فأولى للساحر أن يمتلك بيضة ديك من
أن يكون مالكا لحجر فيلسوف • وفى أرض الكفر استخدم الشيطان
السحرة لفسس مثل هذا البيض الذى كانت تخرج منه حيوانات تسمى
للمسيحيين كل الاساءة • وقد كانت هذه الحقائق أوضح وأشهر من أن
ينكرها أحد ، كما لم يحاول الدفاع أن يعارضها • ولكن الدفاع بعد

أن قبل الدعوى المرفوعة ضد الديك كل القبول بسبب وضعه بيضة .
تساءل : « ولكن ما الشر الذي يمكن أن ينسب اليه بسبب وضعه
بيضة ؟ وما الأذى الذي ألحقه بالإنسان أو الحيوان من جراء ذلك ؟
وفضلا عن ذلك فقد أخذ يجادل في أن وضع البيضة فعل غير ارادى
ومن ثم فإن القانون لا يعاقب عليه . أما عن تهمة السحر ، إذا كان
يمكن أن تنسب الي عميله . فقد أنكرها تماما ، وتحدى المحكمة في أن
يدلى الادعاء بحالة واحدة تحالف فيها الشيطان مع هذا المخلوق .
وعند ذاك رد الادعاء عليه وأشار الى أنه على الرغم من أن الشيطان
لم يتحالف مع هذه المخلوقات البهيمية ، الا أنه يسكنها في بعض
الأحيان . ودعم رأيه هذا بتلاوة حادثة خنزير جاراديني الشهيرة .
مشيرا في حجة قوية الى أن الشيطان رغم تملكه لهذه الحيوانات ،
فهى تعد وكلاء له مسلوية الارادة تماما ، كما يحدث لو أن السجين
وضع بيضة في سجنه . ومع ذلك فقد عوقبت هذه الحيوانات بأن
طوردت عبر منحدر حتى هوت في بحيرة وبذلك قضت نحبها . وقد
كان للإشارة الى هذه الحادثة وقع في نفوس هيئة المحلفين فيما يبدو .
ولهذا فقد حوكم الديك وقضى عليه بالموت لا بوصفه ديكاً عادياً ، وإنما
بوصفه ساحراً أو شيطانا متقمصا شكل طائر . ونفذ فيه هو وبيضته
حكم الاحراق بكل ما يصطحب هذا التنفيذ من رهبة مألوفة . وقد
قيل ان الدفاع عن هذه الحالة يملأ مجلدات ..

وإذا كان الشيطان قد عرض الحيوانات للإيذاء في العالم القديم .
فلم يكن من المتوقع أن يدخر ايذاءه في العالم الجديد . ولهذا فنحن
لا ندهش عندما نقرأ أنه قد حدث في «نيوانجلند» أن كلباً أشبع ايجاعاً
لأنه حكى عنه أن أحد رجال القضاء كان يركبه دون أن يكون مرئياً .
وقد اختفى هذا الرجل في حين حكم على الكلب ظلماً بالشنق . كما
اتهم كلب آخر بايذاء الآخرين ، اذ كانت تصيهم النوبة بمجرد أن
يرفع بصره اليهم . ولهذا فقد حكم على الكلب بالاعدام » ..

وقد قيل ان الحيوانات في سافوا كانت تتف موقوف الشهود أو في

قصاص الاتهام ، وكانت شهادتها تعد صحيحة من الوجهة القانونية .
 فإذا اقتحم شخص بيت رجل بين الغروب والشروق ، وقتل المالك
 اللص . فإنه يعد قاتلا من الناحية القانونية . لكنه من الممكن لرجل
 نسيير يقيم وحده في بيته أن يحتال على شخص آخر بأن يجعله يقضي
 الليل معه ويقتله ، ويدعى بعد ذلك أن ضيفه كان لصا قتله في حالة
 الدفاع عن النفس . ولكي يكون القانون حذرا في مثل هذه الحوادث
 غير المتوقعة ، ولكي يؤكد ادانة المجرم من ناحية أخرى فقد صرح
 القانون في حصافة أن من يقتل في مثل هذه الظروف ، فان هذا لا يبرىء
 صاحب البيت الذى يقيم وحده ، ما لم يشهد معه كلب أو قطة أو ديك
 أو أى نزيل آخر في بيته يكون قد شهد جريمته ويعلن براءة سيده
 عن طريق الادلاء بمعلوماته الخاصة . وعلى صاحب البيت أن يعلن
 براءته أمام الحيوان . فإذا لم يعارضه الطائر أو الحيوان ، فإنه
 يكون حينئذ بريئا . فالقانون يرى أنه من منح الله على عباده أنه يبدى
 اعتراضه على التهمة ويفتح فم القط أو الكلب أو الديك عند الضرورة ،
 كما حدث مرة وفتح فم حمار برلام ، وبذلك لا يهوى للمقاتل فرصة
 الهروب من وجه العدالة .

يبدو أن كل الأشياء المادية كانت تعاقب على أفعالها السيئة في
 أوروبا الحديثة كما كان يفعل الأغرير القدماء . فبعد أن أبطل
 مرسوم « نانتنس » عام ١٦٨٥ م ، صدر الحكم ضد الكنيسة
 البروتستانتية في « لا روشيلي » أن تمحى من الوجود فيما عدا جرسها
 بسبب قيمته فيما يبدو . على أن الجرس حكم عليه تكفيرا عما كان
 يبدى من هرطقة في دقه للمصلين ، بأن يضرب أولا بالسوط ثم يدفن
 وينتشل من التراب مرة أخرى رمزا لميلاده الجديد ويسلم الى
 أيد كاثوليكية . وبعد ذلك أمر بأن تتلى عليه الصلوات الدينية ، ويعلن
 أنه قد تخلى عن عقيدته القديمة وأنه لن يعود بعد ذلك الى الاثم .
 وبعد أن قام الجرس بكل مظاهر الاسترضاء المقدسة الساذجة أعلن
 الصلح معه وعمد وسلم أو بالأحرى بيع الى أبريشة القديس

« برسكوميو » • ولكن عندما أرسل الحاكم إيصال بيع الجرس الى أولى الأمر في الأبرشية ، رفضوا سداد الثمن مدعين أن الجرس ، نظرا لأنه قد اعتنق حديثا مذهب الكاثوليكية ، يرغب في أن يتمتع بمميزات القانون الذي كان قد أصدره الملك أخيرا ، والذي يسمح للمعتنقين الجدد لمذهب مخالف لمذهبهم القديم أن يتأخروا في سداد الدين مدة ثلاث سنوات ••

وقد ظل القانون الانجليزي محتفظا الى ما يقرب من منتصف القرن التاسع عشر بأثر من طريقة التفكير القديمة نفسها متمثلة في عقيدة أو عادة « منح الرب » • فقد كان من المؤلف في القانون العادي أن تقدم منحة للرب لا من أجل الحيوان الذي قتل رجلا فحسب ، وإنما من أجل كل شيء مادي تسبب في وفاة انسان ، كأن تكون عجلات عربية مرت فوق انسان وقتلته ، أو شجرة هوت عليه • وبناء على ذلك فان هذا الشيء يصادره الملك ويبيعه لمصلحة الفقراء • ومن ثم فانه كان من المؤلف أن تقيم هيئة المحلفين الموقرة الشيء الذي تسبب في الوفاة حتى تسلم قيمته نقدا الى الملك أو غيره لينفقها في أغراض البر ، ثم أصبح ينظر الى هذه العطايا عمليا بوصفها مجرد رهينة عند الملك • وفي ضوء هذا لم يكن هذا الأمر مستحبا كما أن المحلفين فيما بعد تعودوا متضامين مع القضاة أن يقللوا من قيمة الشيء ، بأن ينسبوا جريمة القتل الى شيء تافه أو الى جزء من شيء • ولم يقض التشريع على هذه البربرية البدائية نهائيا الا في عام ١٨٤٦ م • وقد كانت هذه العادة طوال مدة ممارستها في ساحة القضاء ، حجر عثرة في سبيل رجال القانون المتفلسفين الذين حاولوا أن يرسو دعائم قواعد القانون الانجليزي على الأسس الأولية للمنطق الطبيعي وعلى العدالة دون ما حاجة الى الفوضى في قرارات الجهل اللانهائية ، والهمجية والخزعبلات التي ارتكزت عليها الجذور المدونة للقانون الحديث والمدنية الحديثة ارتكازا غير مستقر • ولهذا فقد افترض « بلاكستون » أن القصد الأساسي من مصادرة الأشياء التي تسبب

الموت هو شراء قدر من روح الشخص الذى تعرض للموت صدفة •
ومن ثم فقد رأى أن هذه العطايا كانت تقدم أصلا الى الكنيسة لا
الى الملك • أما الفيلسوف « رايد » فقد رأى أن هذا القانون لم يكن
يهدف الى معاقبة الحيوان أو الشئ الذى تسبب فى قتل الانسان ،
وانما كان الهدف منه ، « أن يوحى الى الناس بنظرة مقدسة ، الى
قيمة حياة الانسان » ••

وقد بالغ سير « ادوارد تايلور » فى احتمال أن عادة تقديم الشئ
المتسبب فى القتل عطية للرب ، وكذلك سائر العادات الأخرى التى تقوم
على معاقبة الحيوانات والأشياء بسبب الايذاء الذى تلحقه
بالانسان ، ترجع الى الدافع البدائى الذى كان يتمثل فى عض الحجر
الذى يتعثر فيه الانسان أو السهم الذى يجرحه • وهو نفس الدافع
الذى يدفع الطفل بل الرجل الكبير فى بعض الأحيان فى ركل الشئ
الذى يؤذيه وضربه • وقد وضع « آدم سيث » بكل ما عرف عنه من
وضوح فى الفكر وبعد فى النظر وسلامة فى الحس هذا الأساس ، اذا
تسنى لنا أن نسميه كذلك ، الذى يركز على دافع بدائى فقال : إن
أسباب السعادة والألم مهما تكن هذه الأسباب أو كيفما كانت درجة
تأثيرها ، هى فيما يبدو ، الأشياء التى تثير فى لحظة من اللحظات عند
كل صنوف الحيوان ، عاطفتى الحب والكره • فهاتان العاطفتان تهيجهما
الأشياء اللاروحية والأشياء الروحية على السواء • فنحن نغضب ولو
لحظة ، اذا تسبب حجر فى ايذائنا • والطفل يضرب هذا الحجر تماما
كما ينبج الكلب فى وجه هذا الشئ • وكذلك يميل الرجل السريع
الغضب لأن يحل به اللعنة • حقا ان أقل رد فعل لهذا يصحح من
هذا الانفعال ، ويجعلنا ندرك فى الحال أن هذا الشئ الذى يخلو من
الاحساس ، لا يصبح أن يكون موضوعا للانتقامنا • أما اذا كانت
الاساءة كبيرة من قبل هذا الشئ ، فإنه يصبح كريها لنا بعد ذلك •
ونحن نسعد باحراقه أو تحطيمه • وينبغى علينا أن نعامل بنفس
الأسلوب ، الشئ الذى تسبب فى موت صديق لنا صدفة كما ينبغى أن

تشعر بالذنب ازاء تقصيرنا على نصر ما ، اذا أهملنا الانتقام
من هذا الشيء » •

وقد رأى الباحثون في تطور الجنس البشرى ، أنه من المحتمل أن
الميل الطبيعى فى مراحل طفولة الجنس البشرى لتشخيص الأشياء
الخارجية حية كانت أم جمادا ، أو بتعبير آخر ، ان الميل الطبيعى لأن
يخلع الانسان على هذه الأشياء الصفات الانسانية ، لم يكن يصح
أو كان يصح بطريقة غير سليمة ، عن طريق التأمل فى التفرقة التى
أبرزها الفكر الاكثر تقدما ، بين الشيء الحى والشيء الجامد من ناحية .
وبين الانسان والحيوان من ناحية أخرى • ولقد كان من السهل ، فى
حالة ظلام العقل البشرى ، أن ترتبط الدوافع التى تحرك الرجل المفكر
بالدوافع التى تحرك الحيوان ، بل بتلك التى تدفع الحجر أو الشجرة
لأن تسقط • بل اننا نرى ان هذا الربط كان بالنسبة للرجل البدائى
أمرا محتما • ومن خلال هذا التفكير المختلط ، أباح البدائيون
لأنفسهم الانتقام من الحيوانات والأشياء التى تسمى اليهم أو تصيهم
بأذى • وقد ظل هذا الضباب الفكرى الذى كان مناسباً لتلك
المعتقدات ، يعمى أعين المشرعين البدائيين الذين قدسوا هذا النظام
الجزائى البربرى فى ظل أشكال القانون والعدالة المقدسين فى
مختلف العصور ومختلف البلاد ••